الخ قوله ليخرج النعت المنصوب الخ علة للمنفي وهو التقييد فيكون النفي
منصبا عليه يعني ان التقييد لذلك الاخراج منتف ولا يقال هو خارج
بالقيد بعده لانه يفهم في حال كذا وان كان يطلق بوالللزوم والناظم لم
يقيد الايهام بكونه يطرد بوالقصد قوله وان كان ذلك اي يفهم معنى
الحالية وهو ايهام في حال كذا الا ان النحو هذا المثال اي موجود ايه
لكنه ليس بحال العدم قصد معنى الحالية منه فلا بد من اخراجه بقيد
اللزوم فيه يقال المتبادر من قولنا مفهم في حال كذا ان المراد كون الايهام
مقصودا واللفظ يحمل على ما يتبادر منه قوله منتقلا لا يغني عنه
التمثيل بفرد الانه لا يفيد كونه مقلوبا او غالبا قوله لكن ليس الخ فيما
يا بي ته مع ما قبله دفع توهم ان يكون الغالب واجبا في الصحيح
ومستحقا بكسر الحاء وفتحها وعلى الاول يكون اسم ليس ضمير الحال وعلى
الثاني يكون ضمير الكون قوله كما في الحال الموكدة اي لمضمون جملة قبلها
كالمثال الاول ولعاملها كالمثال الثاني او لصاحبها نحو لامن من في الارض
كلهم جميعا قوله والمنشئ عاملها بتجدد صاحبها اي حدوثه بعد
ان لم يكن وجه ما خذ اللزوم انه حيث كانت الحال مقارنة للخلو في
الايجاد كانت لازمة تتغير فلا يتغير الانسان عن الضعف الجبلي ولا الزرافة
عن الطول المذكور لمقارنتها لخلقها لا يرد عليه مثل خلق الانسان
طفلا لان انتقاله من طور الى طور بمنزلة خلقه وصارت الحالة
الثانية لازمة للخلق المتجدد افاده البهوتي ومثل له ابن الناظم بقوله
انزل اليكم الكتاب مفصلا ورده في المغني بان الكتاب قديم فكيف يكون
العامل مشعرا بتجدده اجاب عنه الشمني بان المراد ان العامل يشعر
بالتجدد دون يدل عليه ولا يلزم من دلالته عليه تجدده بالفعل لقيام الدليل
القاطع على قدمه وعلى صرف الدلالة على ظاهرها على ان الممتنع

تجدد

تجدد الكلام النفسي المتصف بالنزول واللفظ الدال عليه ولا يمتنع تجدده
قوله الزرافة بفتح الزاي افصح من ضمها قوله يديها بدل بعض من الزرافة
واطول حال من يديها لازمة ومن رجليها متعلق باطول لكونه اسم تفضيل
وعامل الحال خلق وهو يدل على تجدد المخلوق اي حدوثه وبعضهم قال يداها
اطول على المبتدا والخبر وتكون الجملة حالية ولا تتعين الحالية بل تجوز الوصفية
لان الزرافة معرفة بال الجنسية قوله جاء ثابتة سبط الكلام الخ السبط
بفتح السين وسكون الموحدة حسن القد اي ولدته على تلك الحالة
واللوا الراية الصغيرة قوله وغيرها اي غير الموكدة والمنشئ عاملها
بحدوث صاحبها ولا ضابط لذلك بل مرجعه السماع قوله قائما
بالقسط حال من فاعل شهد وهو الله ولا شك ان قيامه بالعدل لازم
له واجد في الحال العدم الالتباس ولا يرد انه لا يجوز جاء زيد وعمرو راكبا
قوله ويكثر الجمود الخ لا يغني عنه غلبة الاشتقاق لان الاقيد كثرة
الجمود في المذكورات قوله او مفاعلة الخ كان الاولى ان يؤخر هذه الثلاثة
عن قوله وفي مبدي تأول بلا تكلف ويقول من كل ما يدل على مفاعلة الخ قوله
بكذا بيانا لمقدار قال سيبويه كما كان ذلك في سقيا لك بيانا وهذا جار
في جميع الامثلة التي فيها المجرور قال بعض مشايخنا والوجه ان الجار
والمجرور في نحو قولك مدا بكذا او بدا بيد صفة لما قبله اي مدا كائنا
بكذا او بدا كائنة مع يد وليس على حد سقيا لان سقيا مستقل بالمعنى
لكنه لم يعلم من وقع له السقي فيبين بالمجرور واما هنا فنحن نجيبه بالمعنى
المراد لم يستفد الا بمجموع الجار والمجرور وما قبله فينبغي ان يكون
المجموع في الاعراب ان يقال هو الحال او الجار والمجرور صفة له لكن الحال المؤول
بها هذا اللفظ ماخوذ من مجموعها وقد ابقاه في يد بيد تامل قوله اي
مسرعا بفتح العين حال من المفعول المحذوف واعني المرء بكسر العين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)